

Distr.  
GENERAL

A/50/666/Add.7  
13 September 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ١١٧ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

## تقرير الأمين العام

## إضافة

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع (A/50/666/Add.6)، على أساس الاشتراكات التي وردت حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ والإسقاطات لنهاية العام.

ثانيا - حالة الاشتراكات

٢ - في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كانت ٨٨ دولة عضوا قد سددت بالكامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية، مقابل ٧٢ دولة عضوا في نفس الموعد في عام ١٩٩٥. ويعزى هذا التحسن الواضح إلى استجابة عدد من الدول الأعضاء لنداءات الأمين العام بالرغم من أنه كانت هناك، في بعض الحالات، مشاكل اقتصادية خطيرة. ولكن برغم هذا المجهود الذي يبعث على التفاؤل، فإن الاشتراكات غير المسددة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ بلغت ٧٧٢,٨ مليون دولار، منها ٧٣ في المائة تمثل اشتراكات غير مسددة من الدولة العضو ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة.

٣ - أما الاشتراكات المقررة التي لم تسدد حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ لعمليات حفظ السلام (٢,٠٦ بليون دولار) والمحكمتين الدوليتين (٢١,٤ مليون دولار) فقد بلغ مجموعها ٢,١ بليون دولار، منها مبلغ ٦١,٤ مليون دولار في فترة الـ ٣٠ يوما الواجب الدفع في غضون. ويعزى ٥٣ في المائة تقريبا من مجموع هذا المبلغ غير المسدد الى المبالغ الواجبة الدفع من الدولة العضو ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة.

**\*9624080\***

### ثالثا - الحالة النقدية الحالية

٤ - كان المركز النقدي للصندوق العام المشترك (الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) في نهاية حزيران/يونيه سلبيا بمقدار ١٨ مليون دولار واضطر الأمين العام للجوء إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام. وبحلول نهاية آب/أغسطس كان هذا الوضع قد زاد تفاقمًا ليصل الرصيد السلبى إلى ٨٤ مليون دولار. وحدث ذلك على الرغم من تلقي ٤٠ مليون دولار في آب/أغسطس من الدولة ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة، وهو مبلغ لم يكن مدرجا في الاسقاطات السابقة للتدفق النقدي. وكان مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار الذي تم تلقيه جزءا من مبلغ ٨٠ مليون دولار اعتمد في الميزانية الوطنية لتلك الدولة العضو شريطة تأكيد حكومتها أن الأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراء لزيادة "تمويل أي برنامج من برامج الأمم المتحدة دون تحديد خفض مقابل للزيادة في مكان آخر في ميزانية الأمم المتحدة". وبما أنه لم يكن من الواضح ما إذا كان مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار المتبقي سيدفع، أو متى سيدفع، فإنه لم يدرج في إسقاطات التدفق النقدي.

### رابعا - اسقاطات التدفق النقدي للصندوق العام

٥ - من المتوقع أن يظل المركز النقدي للصندوق العام المشترك سلبيا حتى نهاية عام ١٩٩٦. ولكن يتوقع نتيجة لدفع مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار المشار إليه أعلاه أن يكون الرصيد السلبى ٢٤٣ مليون دولار مقابل مبلغ الـ ٢٨٧ مليون دولار المتنبأ به في التقرير السابق للأمين العام (A/50/666/Add.6). ويأخذ هذا التنبؤ في الاعتبار قيام الدولة ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة بدفع مبلغ مسقط قدره ١١٣ مليون دولار في الربع الأخير من عام ١٩٩٦ ومدفوعات تقديرية من الدول الأعضاء الأخرى، استنادا إلى المعلومات الموفرة للأمانة العامة، أو إلى تقديرات الأمانة العامة المستندة إلى أنماط الدفع السابقة. ولكنه لا يشمل مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار المتبقي على الدولة ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة، والخاضع للتأكيد، لأن الأمانة العامة لم تتلق أي معلومات تفيد ما إذا كان سيدفع هذا المبلغ أو متى سيدفع.

### خامسا - اسقاطات التدفق النقدي لعمليات حفظ السلام

٦ - مثلما سبق التأكيد عليه من قبل، فإن التنبؤ بالتدفق النقدي لعمليات حفظ السلام أصعب بكثير من التنبؤ به للميزانية العادية. ذلك أن مواعيد ومبالغ الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وما ينتج عنها من أثر على إمكانية التنبؤ بالمقبوضات أكثر تقلبا بكثير منها في حالة الميزانية العادية.

٧ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يقدر أن يكون المركز النقدي الموحد لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ايجابيا بمبلغ ٨٦٦ مليون دولار. ويزيد هذا التقدير بمقدار ٢٩ مليون دولار على مبلغ الـ ٨٣٧ مليون دولار المقدّر في التقرير السابق للأمين العام. ويعزى هذا الاختلاف الطفيف نوعا ما، نظرا لعدم اليقين في التقدير في هذا المجال، إلى انخفاض المدفوعات المتوقعة مقدار ٥٠ مليون دولار وتعديل المقبوضات المتوقعة لتصبح أقل بمبلغ ٢١ مليون دولار.

٨ - والأهم من ذلك أن هذه الاسقاطات لا تزال تفترض القيام بانتظام بدفع مبالغ إلى الدول المساهمة بقوات يصل مجموعها في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٣٥٠ مليون دولار. وفي نهاية آب/أغسطس كان قد دفع من هذا المبلغ مقدار ٢٧٩ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال يتوقع أن يسدد إلى الدول الأعضاء مبلغا خاصا في نهاية العام قدره ٢٧٥ مليون دولار لقاء تكاليف القوات، وذلك بناء على تلقي المدفوعات المتوقعة من الاتحاد الروسي قبل نهاية عام ١٩٩٦ والبالغ مجموعها ٤٠٠ مليون دولار.

٩ - ويمكن، رهنا بالمقبوضات الفعلية حتى نهاية العام، التي قد تتأثر بدورها بمقادير ومواعيد الأنصبة الإضافية المقررة لحفظ السلام التي ستوافق عليها الجمعية العامة في أثناء الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦، النظر في صرف مدفوعات إضافية لقاء تكاليف القوات والمعدات. وبناء على الافتراضات الحالية سيكون مجموع المبالغ غير المسددة عن هذين البندين في نهاية عام ١٩٩٦ نحو ٧٠٠ مليون دولار. ولا يزال الأمين العام ملتزما بالحد من هذا المبلغ بالقدر الممكن والسرعة الممكنة مع توخي الحذر، ولكن عدم اليقين الذي تنطوي عليه هذه التقديرات، ولا سيما فيما يتعلق بالمقبوضات النقدية، يجعل من المستحيل توخي المزيد من الدقة في هذه المرحلة.

#### سادسا - خاتمة

١٠ - بناء على الاسقاطات الراهنة، سيكون المركز النقدي المشترك للمنظمة بمقدار ٦٢٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦، برصيد سلبي بالنسبة للصندوق العام المشترك قدره ٢٤٣ مليون دولار ورصيد ايجابي في حسابات حفظ السلام قدره ٨٦٦ مليون دولار. ورغم أن هذا الوضع يعكس بعض التحسن مقارنة بمبلغ الـ ٥٥٠ مليون دولار المقدّر في التقرير السابق للأمين العام، فإنه لا يزال يشمل عجزا نقديا مستمرا ومتزايدا في إطار الميزانية العادية سيتعين تغطيته بمواصلة الممارسة المالية غير الحكيمة الماثلة في الاقتراض من حسابات حفظ السلام. وهو يتوقف أيضا بصورة حاسمة على إسقاطات التدفق النقدي التي يشوبها الكثير من عدم اليقين.

١١ - وحتى لو وردت جميع المقبوضات المتنبأ بها الآن، ستظل المنظمة في وضع مالي محفوف بالمخاطر. ويتوقع أن يصل مجموع الاشتراكات غير المدفوعة إلى ٢,٢ بليون دولار في نهاية هذا العام. علاوة على ذلك، فإن المنظمة ستظل معتمدة في بقائها المالي على مستوى يفوق الحدود المقبولة من الدين المستحق للدول الأعضاء المشتركة في أنشطة حفظ السلام.

١٢ - ولا يوجد في الوضع الحالي ما يدعو إلى الرضا عن الذات. ولا يزال من المهم بصورة حاسمة أن تفي الدول الأعضاء فورا وبالكامل بالتزاماتها للمنظمة إذا ما أريد لهذه المنظمة أن تنفذ الأنشطة المسندة إليها تنفيذا فعالا.

- - - - -